مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثامن عشر - العدد الثاني - (2016) 79 - 94
المعهد العربي للتخطيط

مراجعة
تقرير التنمية العربية: الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، الإصدار الثاني 2015

المعهد العربي للتخطيط

أولاً: مقدمة

يصدر المعهد العربي للتخطيط بالكويت كل سنتين تقريرا تنمويا يعنى بالرهانات الاقتصادية والاجتماعية العربية. وقد ركز الإصدار الثاني من التقرير، والذي صدر عام 2015، على تحليل «النمو الشامل التشغيلي» كأساس لتحقيق التنمية العربية المنشودة. يتكون التقرير من ستة فصول يمكن تبويبها في جزئين. ناقش الجزء الأول من التقرير الوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي الراهن من حيث خصائص النمو، والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، بينما قدم الجزء الثاني تقييما «للنمو الشامل التشغيلي» والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية اللازمة لتحقيقه، وخلص التقرير بجملة من النتائج الخاصة بكيفية جعل النمو شاملا وتشغيليا يعالج التحديات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

ثانياً: إشكاليات التخطيط والتنمية العربية

تواجه الدول العربية بشكل مستمر تحديات وصعوبات في مجال استدامة النمو والتنمية، ولم تتمكن من معالجتها خلال الحقب التنموية المتعاقبة منذ ستينات القرن الماضي، إذ استخدمت معظم الدول العربية التخطيط الإنمائي كوسيلة لتنفيذ سياساتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والذي اتَّسم بالطابع المركزي الالزامي في بعض الدول العربية، وغير المركزي في دول عربية أخرى أشركت منذ البداية القطاع الخاص في العملية التنموية، واستهدفت كلٌ هذه الدول تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تساعد في تحقيق تطوُّر في البيئة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية؛ ومن بينها التعليم والصحة، بالإضافة إلى معالجة الفقر والبطالة، معتمدة على التمويل الحكومي.

ومع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن الماضي؛ وجدت العديد من الدول العربية نفسها في مواجهة تحديات مثل: ديون خارجية متنامية، وأزمة ميزان مدفوعات، بالإضافة إلى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي؛ بخاصَّة في قطاعات المناجم والصناعات الثقيلة والمصارف والاتصالات والنقل وإدارة المرافق العامة والتعليم والصحة، وكذلك ضَعف القطاع الخاص بشكل عام؛ مما أدَّى بعديد من الدول العربية إلى الدخول في برامج تصحيح اقتصادي.

وقد قامت برامج التصحيح على محاولة زيادة الإيرادات من خلال زيادة الضرائب وتقليل النفقات الحكومية؛ بهدف تخفيض العجز والسيطرة على المديونية، كما اعتمدت على برامج الخصخصة بهدف دعم القطاع الخاص، وبحلول عام 2000 تبيَّن أن الدول العربية –باستثناء الدول ا لمنتجة للنفط– قد حقَّقت معدلات نموٍّ تقلُّ عمَّا حققته في فترة ما قبل عام 1980! كما أنها لم تتمكَّن من تجاوز التحديات الاقتصادية التي كانت تواجهها؛ وعلى رأسها مشكلتا: الفقر، والبطالة، بالإضافة إلى عجز الموازنة، وعلى الرغم من دخول معظم الدول العربية بمرحلة التخطيط الشامل والتأشيري، مستهدفة الفقر والبطالة وتحقيق أهداف الألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة؛ إلا أن مشكلة البطالة استمرَّت؛ وبخاصَّة بطالة الشباب والإناث والمتعلمين، كما استمرَّت مشكلات الفقر وعجز الميزانية والمديونية.. وغيرها من التحديات الاقتصادية.

ثالثاً: حصاد النمو لاقتصادي العربي

بدأ التقرير في عرض الخصائص التي تَميَّز بها النمو الاقتصادي خلال الفترة 1950– 2010، ومع التفاوت الكبير في أنماط التخطيط والتنمية وأساليبهما بين الدول العربية، والتي تراوحت بين التخطيط المركزي الإلزامي في بعض الدول العربية، إلى التخطيط التأشيري غير الإلزامي في دول أخرى، وعلى الرغم من كلِّ الجهود التي بُذلت.. إلا أن متوسط معدل نموِّ دخل الفرد في الدول العربية مُقَاسًا بأسعار 1990 بالقوة الشرائية المتعادلة حسب قاعدة بيانات «ماديسون»؛ كان منخفضًا بشكل عام، وأقلَّ مما حقَّقته مجموعة مختارة من دول المقارنة من الدول النامية، فقد بلغ متوسط معدل نموِّ دخل الفرد للفترة من 1950– 1980 حوالي 2.5% سنويًّا، وانخفض خلال الفترة من 1980– 1990 إلى حوالي 0.6%! ولم تتمكَّن الدول العربية من تجاوز أزمة انخفاض النمو هذه كليًّا، فقد ارتفع متوسط معدل نموِّ دخل الفرد السنوي إلى حوالي 1.36% خلال الفترة من 1990– 2010، ونظرًا إلى أن هذه المعدلات محسوبة على فترات طويلة جدًّا (ستون سنة)؛ فإنه يمكن اعتبارها معدلات نموٍّ التوازن الاستقراري، وهي بالتالي تعكس صعوبة كبيرة في رفع نسق النمو العربي معنويًّا –وبالتالي «النمو الشامل التشغيلي»– دون تغيير أُسس نموذج النمو العربي جذريًّا.

ونظرًا للتذبذب الكبير في معدلات نمو الدخل في الدول العربية وتأرجحها بين المعدلات الموجبة والسالبة؛ فإن استدامة النمو لفترات طويلة كان أمرًا صعبًا، فقد مرَّت معظم الدول العربية بموجات نمو موجبة وسالبة متصلة، وقد كانت الموجات السالبة للنمو قصيرة، ويتم تجاوزها خلال سنتين في المتوسط، وهي عبارة عن صدمات يواجهها الاقتصاد العربي مثل: تدهور أسعار النفط، أو حدوث جفاف حادٍّ، أو ظروف سياسية، أو صدمات اقتصادية خارجية، وقد بلغ عدد موجات الانكماش في المتوسط حوالي 9 لكلِّ دولة عربية، متوسط مدتها 2.24 سنة، وبلغت أقصى فترة انكماش 6 سنوات، تراجع فيها الدخل بمقدار 5.3%، كما أن ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية خلال الفترة من 1960– 2013، والذي بلغ حوالي 3.5% سنويًّا، ووصل إلى حوالي 5.5% في دول الخليج العربي.. يتطلَّب مضاعفة معدلات النمو في الدول العربية؛ لتتمكَّن من تحقيق تقدم في التنمية.

وبالرغم من عدم تجانس الاقتصادات العربية، وتباين مستويات تنميتها الاقتصادية والبشرية؛ والذي يرجع إلى تفاوت حجم الموارد الطبيعية، وعوامل الإنتاج، واختلاف السياسات التنموية.. فإن مستوى فجوة الدخل ما بينها عرف خلال النصف الثاني من القرن الماضي تراجعًا ملحوظا، وذلك لتباطؤ النمو في الدول النفطية وارتفاعه في الدول ذات الاقتصادات المتنوعة، ويشكِّل هذا التقارب في الدخل منحىً جيدًا لتعزيز التنمية العربية وتقوية التكامل العربي الاقتصادي، وبالمقابل لا زالت مستويات الدخل في البلاد العربية تشهد تباعدًا مقارنة بالدول المتقدمة أو الدول النامية حديثة التصنيع، وهو أمر مقلق، ويتطلب إعادة النظر في نموذج النمو العربي؛ لتفادي التهميش على الصعيد الاقتصادي الدولي.

ولقد دقَّق التقرير بشكل مفصَّل في خصائص النمو الاقتصادي العربي من خلال دراسة مصادره المتعددة؛ سواء بالنظر إلى مساهمة نمو عوامل الإنتاج، أم إلى المساهمة القطاعية، أم إلى عوامل الطلب الكلي، وأظهرت النتائج التطبيقية أن النمو الاقتصادي في الدول العربية كان متأتيًا بالأساس من مراكمة رأس المال بمعدل 2.3% سنويًّا، ومن العمل بمعدل 1.7% خلال الفترة من 1960– 2010، وتواضع أو انعدام مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وتعكس هذه النسب حقيقة أن النمو الأفقي المتأتي من نمو عوامل الإنتاج كان مكلفًا، ويتطلب موارد كبيرة لاستدامته، على عكس النمو الاقتصادي القائم على الإنتاجية الكلية للعوامل.

وتشير البيانات إلى أن ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية بمتوسط بلغ حوالي 3.5%؛ يفوق المعدلات السائدة في الدول التي تنتمي إلى المستوى نفسه من الدخل والذي بلغ حوالي 1.8%؛ مما أدى إلى تواضع مستوى نمو دخل الفرد في الدول العربية، وزيادة الضغط على

الموارد المتاحة من خلال ارتفاع الطلب الاجتماعي، كما تشير البيانات الديموغرافية إلى أن الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية؛ قد دخلت مرحلة من التحول الديموغرافي بفعل تراجع معدلا خصوبة الإناث، وتراجع معدل النمو السكاني، مما أسهم بارتفاع مستويات الدخل، في ظلِّ مستويات النمو الاقتصادي التي تسجلها الدول العربية.

وبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية حوالي 5.6% سنويًّا في الفترة من 1970– 2013، وكان أغلبه متأتيًا من خارج قطاع الصناعة، والذي بلغت مساهمته حوالي 0.9 %، مقارنة بقطاع الخدمات 2.58%، والصناعات الاستخراجية 0.74%، وقطاع الإنشاءات 0.36%، والزراعة 0.43%، وتدلُّ هذه التركيبة على ضَعْف محرِّك النمو الأساسي؛ وهو قطاع الصناعات التحويلية؛ مما يفسِّر ضعف التحول الهيكلي العربي، واعتماده على قطاعات ضعيفة الإنتاجية، والتي تعتمد على الموارد الطبيعية والنشاطات غير المنتجة.

وبيَّن التقرير أن مصادر النمو الاقتصادي من ناحية الطلب تدلُّ على ضَعْف تراكم رأس المال، الناجم أساسًا عن تدني معدلات الادخار المحلي في الدول غير النفطية، وسوء توزيعه ما بين الادخار العام والخاص، وطغيان الاستهلاك العام والخاص، والإفراط في واردات السلع النهائية، وضَعْف الادخار العام؛ بسبب ارتفاع نمو الإنفاق العام، وارتفاع معدلات خدمة الدَّيْن العام (الداخلي والخارجي)، وضَعْف القدرة على تعبئة الضرائب، واتساع نطاق القطاعات غير الرسمية، وأشار التقرير إلى أهمية إعادة توجيه سياسات التنمية العربية نحو «النمو الشامل التشغيلي»؛ من خلال إعادة توزيع رأس المال البشري لصالح القطاعات الواعدة ذات المحتوى المعرفي المرتفع، والحدِّ من الإفراط في العمالة بالقطاع الحكومي ذي الإنتاجية المنخفضة، وكذلك رفع نوعية التعليم، وتحسين ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات القطاعات الإنتاجية، وتحسين المؤشرات المؤسسية.

رابعاً: الاختلالات و التوازنات الاقتصادية الكلية

إن بلوغ أهداف «النمو الشامل التشغيلي» يتطلَّب مواجهة القيود والاختلالات الهيكلية؛ من خلال إدارة تنموية مُحْكمة، تسمح بتفعيل سياسات متعدِّدة، يكون هدفها تجنيد الموارد المتاحة واستخدامها بشكل فعَّال لتحقيق الأهداف التنموية، ومن بين هذه السياسات تطرَّق التقرير إلى مكونات السياسات الاقتصادية الكلية، المتمثلة في السياسات المالية والنقدية والتجارية. تُعدُّ السياسات المالية من أهم الأدوات المتاحة لمتخذ القرار الاقتصادي لتحقيق «النمو الشامل التشغيلي»، ويتطلب ذلك تجنيد الموارد المالية والمادية وتوجيهها نحو تعظيم النمو الاقتصادي؛ من خلال رفع حصة

الإنفاق الرأسمالي، بخاصَّة تطوير البنى التحتية الأساسية والتقانية، وكذلك توظيف سياسات إعادة التوزيع؛ لتعزيز العدالة الاجتماعية والقضاء على الحرمان والتهميش، وتوظيف سياسات سوق عمل ديناميكية تضمن مواجهة البطالة والفقر؛ بخاصَّة بطالة الشباب والمتعلمين ذات الانتشار الواسع في معظم الدول العربية.

ويعيق تنفيذ هذه السياسات عدد من التحديات؛ منها: اختلال مصادر الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وكذلك الإيرادات النفطية؛ حيث تتَّسم بتقلُّبها الشديد؛ مما يُدخل الاقتصاد الوطني في دورات تجارية حادَّة، من خلال ارتباط الإنفاق الحكومي بالوفرة النفطية، وهو أمر تعاني منه كلُّ الدول المصدِّرة للنفط، والتي تعتمد على تجنيد احتياطات كبيرة لتقليل الآثار السلبية لهذا التذبذب وتمهيد الإنفاق.

ويعيق ضَعْف القطاع الخاص، وانتشار رقعة القطاع غير الرسمي، وانخفاض الأجور والمرتبات تجنيدَ مزيد من إيرادات الدخل العام، وأدى هذا الأمر الى الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة؛ وذلك لسهولة إدارتها وفرضها مقارنة بالضرائب المباشرة، كما أن تركيبة الإنفاق العام المتحيز نحو الإنفاق الجاري، والناجم عن الإفراط في حجم الإدارات الحكومية، وتدخُّلها الواسع في الاقتصاد.. أدَّت الى ضَعف وتيرة «النمو الشامل التشغيلي»؛ ففي خلال الفترة من 2002– 2007 بلغ متوسط معدل نمو الإنفاق العام العربي حوالي 15% سنويًّا، وبالرغم من توسُّع القاعدة الضريبية في عديد من الدول غير النفطية، إلاَّ أن نمو الإيرادات لم يواكب النمو الكبير في الإنفاق؛ مما زاد من الضغط على الموازنات العامة، وتدني نسب الاستثمار العام إلى حوالي 20– 25% من الإنفاق العام، بينما شكَّل الإنفاق على الخدمات العامة أغلب الإنفاق العام.

وعلى صعيد السياسة النقدية عرفت الاقتصادات العربية تطوُّرات متباينة خلال الفترة 2002– 2013، وتميَّزت بارتفاع السيولة النقدية، وعدم التحكم في التضخُّم؛ بخاصَّة في بعض الدول النفطية في فترات التوسُّع السريع؛ نتيجة الطفرة النفطية التي عرفتها مع بداية الألفية الثالثة، وقد واجهت عديد من الدول هذا التحدي من خلال تطبيق سياسات نقدية متشدِّدة موجَّهة لتحقيق الاستقرار في الأسعار ومواجهة فائض السيولة، ومع الأزمة الاقتصادية العالمية المعروفة بأزمة الرهن العقاري؛ لجأت الحكومات خلال الفترة من 2008– 2009 إلى تبني سياسات نقدية توسعية لمواجهة أثر الأزمة، التي قلَّل من وطأتها أن عديدًا من الدول العربية غير مندمجة بشكل كبير في المنظومة الاقتصادية والمالية العالمية، ومع نهاية أزمة الرهن العقاري وارتفاع أسعار النفط إلى

مستويات غير مسبوقة، تمَّ إعادة توجيه السياسة النقدية في الدول النفطية للتحكم في الضغوطات التضخمية، وامتصاص السيولة الزائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة، وعمليات إعادة الشراء واستعمال أسعار الخصم.

أما في الدول غير النفطية فإن ارتفاع أسعار النفط يضغط بشدة على الموازنة ويزيد من عجزها؛ مما يحتِّم على الدول اللجوء إلى السوق المالية لتمويل عجز الموازنة المتفاقم، والذي يدفع بالضغوطات التضخمية؛ مما يحتِّم عليها اتباع سياسات نقدية متشدِّدة، وهو أمر يزيد من تكلفة خدمة الدين العام، وفي نهاية المطاف يقلِّل من ديناميكية «النمو الشامل التشغيلي»؛ نتيجة توجيه موارد شحيحة نحو خدمة الدَّيْن العام.

وتشكِّل ظاهرة تراجع أسعار النفط منذ نهاية عام 2014 تغيُّرًا في الوضع في كلٍّ من الدول النفطية وغير النفطية؛ حيث أن الأولى بدأت في مراجعة سياساتها المالية لمواجهة العجز المحتمل، أما الدول غير النفطية فإن انخفاض تكاليف استيراد النفط عزَّز قدرتها على تقليل كلفة الدعم على الطاقة، وتحسين موازينها التجارية، وبالتالي تحسُّن قدرتها على النمو بشكل أسرع.

ويبيِّن التقرير أن أداء السياسة التجارية وموازين المدفوعات عرفت تحسُّنًا واضحًا في الحساب الجاري خلال الفترة من 2002– 2006؛ حيث سجَّل فائضًا قدره حوالي 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي العربي، ويشير التقرير إلى أن الدول العربية غير النفطية تشهد عجزًا هيكليًّا في موازينها التجارية والجارية، بالرغم من مجهودات التنويع الاقتصادي الذي بلغته، وهو مؤشر على أن الدول غير النفطية لا زال عليها النمو بشكل أسرع؛ لتقلِّل من قيد الموارد الذي يحدُّ من قدرتها على تحقيق «النمو الشامل التشغيلي»، وتعتمد عديد من الدول غير النفطية على التحويلات والمساعدات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، وبالرغم من حجم هذه التدفقات فإن المديونية الخارجية تتجه للنمو في عديد من الدول العربية غير النفطية.

خامساً: الإدارة الاجتماعية من أجل نمو شامل وتشغيلي

إن اتجاهات النمو الاقتصادي العربي وما ارتبط بها من سياسات اقتصادية كلية؛ كان لها أثر واسع على الصعيد الاجتماعي؛ بخاصَّة في ظل التحديات والقيود والاختناقات التي تواجهها التنمية الاجتماعية في عديد من الدول العربية؛ لذلك فإن تحقيق «النمو الشامل التشغيلي» يتطلب بناء شبكات حماية اجتماعية قوية، تقلل من الآثار التوزيعية السلبية للنمو والتضخم؛ بخاصَّة على الشرائح الضعيفة ذات القدرة المحدودة لدرء الضغوطات الاقتصادية.

وتناول التقرير بشكل مفصَّل خصائص شبكات الأمان العربية، ودورها في تحقيق التماسك الاجتماعي في مواجهة التحديات الاجتماعية المتعدِّدة؛ مثل: الفقر، والبطالة، والتمكين، والحاجة للتوسُّع في الرعاية الصحية، والخدمات التعليمية، والحصول على الخدمات الاجتماعية الأخرى، وفصَّل التقرير في تركيبة شبكات الأمان، وفي صيغها المتعددة، والتي تأتي في شكل دعم الأسعار والتحويلات النقدية والعينية، والإعفاءات من الرسوم، وبرامج الرفاه المشروط، والتدريب، والإسكان، والإقراض. وجدير بالذكر أن عديدًا من الدول استحدثت هذه الشبكات كجزء من برامج الإصلاح لمواجهة الآثار السلبية الناجمة عنها، لكن أغلب هذه المؤسسات تعاني نقصًا حادًّا في الموارد، وقلة كفاءتها في استهداف الفئات المستحقة للدعم؛ ممَّا قلَّل من قدرتها في درء المخاطر الاجتماعية؛ وذلك لضَعف تغطيتها، وضَعف تأثيرها على مستويات الحرمان والفقر، وتسرُّب المساعدات والتحويلات لغير مستحقِّيها.

وفي ظلِّ هذه القيود فإن مشكلة الفقر الإنساني تنتشر في عديد من الدول العربية؛ بخاصة الدول التي تعرف صراعات سياسية، وكذلك الدول منخفضة الدخل، وينتشر مع الفقر والبطالة توسُّع رقعة العنف والتحرش؛ وبخاصَّة بطالة الشباب، والتمزُّق الاجتماعي، وهي كلها أشكال من التحديات التي يمكن تدارك جزءٍ منها من خلال النمو الشامل، مع التركيز على الشقِّ الخاص بتحسين إعادة التوزيع، بتوجيه ثمار النمو نحو هذه الشرائح المهمشة.

وقد ركَّز التقرير أيضًا على واقع الخدمات التعليمية؛ كونها العامل الأساسي لبناء رأس المال البشري، وهو الذي يعدُّ من العوامل الأساسية لتحفيز «النمو الشامل التشغيلي»؛ من خلال توفير يد عاملة مدربة ومؤهلة من جهة، وكذلك من خلال إسهامه في تحسين توزيع الدخل، وبالرغم من المجهودات المبذولة في مجال النفاذ للتعليم ورفع مستوياته؛ فإنَّ عديدًا من الدول العربية لا زالت تعاني من تدني نسب القيد في المستوى ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي والجامعي مقارنة بمتوسط بعض الأقاليم الأخرى، ويرجع هذا التدني إلى الفروقات الكبيرة ما بين الأرياف والحضر، وكذلك إلى وجود فجوة نوع تعليمية معتبرة في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، بالإضافة إلى تدني نسب القيد في المستوى الجامعي؛ وذلك لارتفاع التكاليف، وتدني نسب النجاح في الامتحانات التأهيلية؛ مثل: البكالوريا والثانوية العامة، وبالرغم من الجهد الطيب الذي بذلته الدول العربية في بناء رأس المال البشري؛ فإن علاقته ب»النمو الشامل التشغيلي» تعدُّ ضعيفة، وذلك لانخفاض نوعية التعليم وتوجُّهه نحو التخصُّصات التي تقلل من ملاءمة مخرجاته مع متطلبات سوق العمل.

وتشكِّل التنمية الصحية أحد الدعامات الأساسية للتنمية البشرية، وأحد أوجه الرفاه الإنساني الذي يحاول «النمو الشامل التشغيلي» تحقيقه؛ لما لذلك من تأثير إيجابي على نوعية الحياة، وفي هذا الإطار فإن التقرير يشير إلى تحسُّن العمر المتوقع للحياة من 54 سنة عام 1970 إلى أكثر من 70 سنة في عام 2013، مع وجود تفاوتات كبيرة ما بين الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًّا؛ وهي عمومًا الدول الخليجية والدول ذات التنمية البشرية المتدنية، وينعكس هذا أيضًا في ارتفاع معدل الرضا عن الخدمات الصحية؛ بخاصَّة في الدول الخليجية وبعض الدول ذات الدخل المتوسط، بينما يتدنى هذا الرضا في باقي الدول العربية؛ مما يعكس تحديات في إدارة المرافق الصحية وتدني مستويات تقديم الخدمة الصحية؛ بخاصَّة في المرافق العامة، والتي تركز على تقديم الخدمات الصحية الأساسية، بينما يركز القطاع الخاص على تقديم الخدمات الاستشفائية ذات العائد المرتفع، ونظرًا لارتفاع القطاع غير الرسمي وعدم وجود تغطية تأمينية كافية؛ فإن شمولية النمو تقل؛ بخاصَّة في الدول التي تنعدم فيها مجانية العلاج خارج الصحة الأساسية.

وتمتدُّ التحديات الاجتماعية في البلدان العربية إلى توسُّع فجوة النوع الاجتماعي، ووجود تحيز ضد الإناث؛ بخاصَّة في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والمتدنية، وتمتد التحديات إلى هشاشة قطاعات السكن والعقار؛ حيث إن شرائح كاملة من بعض المجتمعات تعاني من صعوبة الحصول على مسكن لائق، مما ولَّد انتشار العشوائيات؛ بخاصَّة في ظلِّ تسارع وتائر الهجرة الريفية والتهجير القسري نتيجة النزاعات في بعض البلدان العربية، ويتزامن مع وجود العشوائيات انتشار الفقر، والتسرب المدرسي، وأطفال الشوارع، وضعف إدماج الشباب في المجتمع، وتهميش مؤسسات النفع العام والمجتمع المدني، وقلة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وهي كلُّها عوامل لا تساعد على تعميق النمو الشامل، فبالرغم من تسريع وتائر النمو، لا زال البُعد التوزيعي وقلة النفاذ للخدمات الاجتماعية العامل الأساسي المسبب لضعف «النمو الشامل التشغيلي».

سادساً: التحديات القطاعية والإنتاجية

وبعد تحليل خصائص النمو الاقتصادي طويل الأمد، وإظهار أهم التحديات والاختناقات؛ يقدِّم التقرير تحليلاً للتحديات القطاعية والإنتاجية، ودراسة قطاعات المنافع العامة، والتي تشكِّل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق النمو الشامل؛ وذلك لاعتماد المواطن على الخدمات الأساسية التي يقدِّمها في تعزيز مستويات رفاهيته. ويشكِّل قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الداعمة للنمو الشامل، ويعدُّ تحديًا أساسيًّا للنمو التشغيلي؛ نتيجة تراجع إنتاجية القطاع الزراعي، وعدم قدرته

على مواكبة الطلب على الغذاء وعلى المنتجات الزراعية، التي تدخل ضمن المدخلات الصناعية؛ بخاصَّة الصناعات الزراعية؛ مما أضعف مستويات الأمن الغذائي العربي، وسبَّب ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء. وترجع مشاكل الإنتاجية الزراعية إلى عدة عوامل موضوعية؛ مثل: شحِّ المياه، وقلة الأراضي الزراعية الخصبة أو تراجعها نتيجة التوسع العمراني، وإلى العوامل الأخرى المرتبطة بإدخال التقانة في الزراعة، والبنية التحتية وضعف حلقات السلاسل اللوجستية، وعدم توفر القروض الزراعية، وضعف الحماية من المنافسة الأجنبية، وقلة الدعم.

وتقلِّل هذه التحديات من جودة النمو الشامل؛ حيث يسهم القطاع الزراعي في إجمالي النمو بشكل محدود، ويضفي تذبذبًا كبيرًا عليه، بالإضافة إلى مساهمتها في غلاء المعيشة، وارتفاع الواردات الزراعية، التي تثقل موازين المدفوعات؛ كما أن تسارع وتائر التنمية الحضرية والانتقال من الزراعة إلى القطاعات غير الزراعية يؤدي إلى وجود فائض عمالة غير زراعية تضغط على التشغيل، وتحرم القطاع الزراعي من عمالة ضرورية في الوقت نفسه، بخاصَّة في النشاطات التي تعتمد على العمالة أكثر من الميكنة.

وفيما يتعلَّق بقطاع الصناعة؛ يبيِّن التقرير أن الدول العربية تعاني من تواضع مستوى التصنيع، وبطء التحول الهيكلي الاقتصادي والصناعي؛ حيث انخفض نصيب الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي العربي من حوالي 9.6% سنة 2000، إلى حوالي 9.2% سنة 2013، وهو الأمر الذي يحدُّ من «النمو الشامل التشغيلي»، علمًا بأن قدرة الصناعات التحويلية على التأثير إيجابيًّا على نسق النمو وتوزيعه كبيرة جدًّا في حال تسارع وتائر التصنيع، كما رافق تواضع التصنيع ضعف التوجه نحو الأسواق الدولية، وقلة المحتوى الصناعي التحويلي في الصادرات السلعية العربية، والاعتماد على الموارد الطبيعية بخاصَّة في الدول النفطية والدول ذات الدخل المنخفض.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول ذات الاقتصادات المتنوعة؛ مثل: «تونس» و«المغرب» و«الأردن» و«مصر» و«لبنان».. استطاعت أن تحقِّق تحوُّلاً هيكليًّا معتبرًا في مجال معدلات التصنيع، والتوجُّه نحو تصدير السلع المصنعة، لكن لم تستطع أن تحقق حجمًا كبيرًا يحقِّق فائضًا تجاريًّا، ويقلِّل معدلات البطالة بشكل ملموس، وتعاني أيضًا الدول العربية من تدنِّي نِسب إنتاج السلع ذات المحتوى التقاني المرتفع والمتوسط وتصديرها؛ فلا زال إنتاج السلع ذات الأساس الطبيعي والتقانة المتدنية وتصديرها هو المهيمن على البنية الإنتاجية، وهو أمر يؤدِّي إلى ضَعْف «النمو الشامل التشغيلي»؛ وذلك أن القطاعات غير الصناعية التحويلية تمتاز بضعف مرونة الطلب،

وعدم ارتباطها الوثيق بميزان المدفوعات، وتذبذبها الشديد، وهي عوامل كلُّها تقلِّل من نسق النمو وتوزيعه نحو الشرائح العريضة، وكذلك ضَعْف قدرته على توليد النمو المستدام.

وتتطلَّب تنمية الاقتصاد –بما في ذلك القطاعات الإنتاجية والخدمية ورفع رفاهية المواطن– وجود قطاع منافع عامة متطور؛ مثل: المياه، والطاقة، والإسكان، والنقل، وهي كلُّها قطاعات ارتكاز أساسية لتحقيق «النمو الشامل التشغيلي»؛ بخاصَّة في بُعده التوزيعي، الذي يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال النفاذ السهل لخدمات قطاعات النفع العام. وتناول التقرير تحديات قطاع المياه؛ حيث خلص إلى أن مجمل الدول العربية تعدُّ شحيحة الموارد المائية، وبالإضافة إلى أن الاعتماد على المياه الجوفية وتحلية مياه البحر والسدود الكبيرة مكلف جدًّا؛ يُتوقع أن يزداد العجز المائي، وأن ترتفع وتيرة الفقر المائي، وهو في حدِّ ذاته أمر مهدد لمتطلبات النمو الشامل؛ المتمثلة في رفع حصص المواطن العربي من الماء الآمن، وتوفير كميات كبيرة للصناعة والزراعة لمواجهة الطلب المتزايد على الماء؛ بخاصَّة في ظلِّ ضعف كفاءة قطاع الموارد المائية.

ويعاني قطاع الطاقة العربية وضعًا مُقلقًا؛ وذلك لتنامي الطلب على إنتاج الكهرباء، والمقدَّر بحوالي 5– 10% سنويًّا، مقارنة بحوالي 2.5 % على المستوى العالمي، كما أن معدلات استهلاك الفرد المرتفعة، وقلة الاستثمار، وارتفاع معدلات الدعم على الطاقة عمومًا، ووجود عدد من البلدان لا يتوفر لها النفط والغاز، وتعتمد كليًّا على الاستيراد في ظل الارتفاع الكبير في أسعار النفط؛ أسهمت كلُّها في تفاقم الضغوطات على قطاع الطاقة؛ مما زاد من حدَّة القيود على النمو الاقتصادي؛ بخاصَّة في ظل الصعوبات التي تواجه تطبيق سياسات الإصلاح الهادفة لتقليل الدعم وترشيد الاستهلاك.

سابعاً: هل النمو الاقتصادي العربي كان شاملا وغنيا بالتشغيل؟

وبناءً على ما تقدَّم من دراسة الوضع الراهن والاختناقات والتحديات التي تواجه الاقتصادات العربية؛ يقترح التقرير منهجية للنمو الشامل التشغيلي، بهدف تصحيح أوضاع النمو العربي الاقتصادي والاجتماعي الراهن، ودعم الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للتنمية. وقد اعتمدت المنهجية على الإسهامات التطبيقية في مجال قياس النمو الشامل (والذي يعادل نمو الدخل زائد التغير في توزيع الدخل)، والقائمة على حساب دالة الرفاه الاجتماعي. وطالما أن النمو الشامل –وفقًا للمنهجية المتَّبعة في التقرير– هو نتاج نمو دخل الفرد وزيادة عدالة توزيع الدخل؛ لذا فإن هذه المنهجية تقر بأن النمو يعدُّ أكثر شمولية في حالة كون التغير في متوسط دخل الفئة الأفقر أكبر من الصفر، كما أن هذه المنهجية تسمح بتجزئة النمو الشامل إلى مكونين: النمو، وتوزيع

الدخل؛ فإذا كان التغير في دخل الفرد موجبًا ويرافقه تحسن في توزيع الدخل؛ فإن النمو الشامل يكون واضحًا، وإذا كان نمو الدخل موجبًا وهناك تدهور في توزيع الدخل؛ فإن النمو يكون مرتفعًا ولكن على حساب التوزيع، وإذا كان نمو الدخل سالبًا وهناك تحسن في توزيع الدخل؛ فإن هناك تحسنًا بالتوزيع ولكن على حساب النمو، وأخيرًا.. إذا كان هناك تدهور في معدل نمو الدخل وكذلك توزيع الدخل؛ فإن النمو لا يكون شاملاً ويكون غير مؤكَّد، وقد أشارت نتائج هذه المنهجية في الدول الثماني العربية إلى أن مجموع مكونيْ النمو الشامل شهدا خلال فترة التحليل ما بين عامي (1985) و(2011) نتائج سالبة وأخرى موجبة.

وفي قياس النمو التشغيلي أو النمو الغني بالتشغيل؛ باعتبار أن توفير فرص العمل هو أحد أهم أهداف النمو الشامل؛ تمَّ ربط النمو بفرص التشغيل؛ ولتحقيق ذلك يفترض التقرير أن توفير فرص العمل يرتبط بمستوى الإنتاج، وذلك من خلال حساب مرونة العمل أو التشغيل، والتي تعكس الزيادة في فرص العمل بفعل زيادة الإنتاج بنسبة 1% (معامل الإنتاج/ العمل)، وخدمةً لهذا الغرض (أي ربط العلاقة ما بين العمل والإنتاج)؛ اعتمد التقرير على التوقعات المستقبلية للنمو في البلدان العربية لغاية عام (2020) في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» لـ«صندوق النقد الدولي»، عن شهر إبريل (2014).

واعتمادًا على نموذج قياسي مبسَّط يربط الإنتاج بالتشغيل بهدف حساب مرونة الإنتاج/ العمل، وبافتراض أن قوة العمل تنمو بنسب النمو التاريخية نفسها؛ قام التقرير بتقدير معدل نمو البطالة المستقبلي الناجم عن آفاق النمو المتوقع، وبناءً على ذلك قام التقرير بوضع سيناريوهات؛ منها ما يشير إلى مقدار النمو المستقبلي اللازم الذي يحقق التشغيل الكامل في ظل بقاء سوق العمل على حالها، أما السيناريو الآخر، والمهم من وجهة نظر هذا التقرير؛ فهو الذي يحدد مقدار النمو بافتراض انتهاج إصلاحات بأسواق العمل تؤدي إلى زيادة مرونة العمل أو التشغيل؛ أي جعل النمو غنيًّا بالتشغيل.

وبناءً على هذه المنهجية؛ أشار التقرير إلى الوضع الصعب لأسواق العمل العربية غير الخليجية، والناجم عن ارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى 15% عام 2020 (وبعدد عاطلين يصل إلى 11 مليون!)، مع ارتفاع معدل نمو عرض قوة العمل عربيًّا (الذي وصل إلى 4% كمتوسط خلال الفترة 1990– 2013)، بالرغم من سيادة ظاهرة انخفاض معدل النمو السكاني في بعض الدول العربية، واعتمد هذا التقرير على المعدلات السابقة لنمو قوة العمل –المشار إليها أعلاه– كأساس لتحديد أعداد قوة العمل ما بين عامي (2014) و(2020) (من 122 مليون إلى 159

مليون تباعًا)، الأمر الذي يتطلَّب توفير أكثر من (37) مليون فرصة عمل! (علمًا بأن نصف قوة العمل تعمل في الأنشطة غير الرسمية حسب إشارة بعض البيانات)، وعليه، وكما يشير التقرير؛ فإن مهمَّة «النمو الشامل التشغيلي» لا تنحصر فقط في مشكلة البطالة، بل في توفير فرص عمل تليق بالعاملين في القطاع غير الرسمي.

ويستطرد التقرير، بأن مرونة العمل (حاصل قسمة معدل نمو قوة العمل على معدل النمو الاقتصادي) شهدت تذبذبًا على مستوى الدول العربية؛ لأسباب تعود لسلوك قيم هذين المعدلين، فشهدت دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ودولة الكويت، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية.. مرونات عمل مرتفعة؛ بسبب ارتفاع معدل نمو التشغيل، والذي يُعزى أساسًا إلى زيادة الطلب على العمالة في مشروعات البنية الأساسية، أو شدَّة الطلب على العمالة الوافدة، في حين شهدت بلدان عربية أخرى؛ مثل: جمهورية مصر العربية، جمهورية السودان، جمهورية التونسية، جمهورية العراق، الجمهورية العربية السورية.. مرونات عمل منخفضة، فبالرغم من ارتفاع معدل النمو إلا أنه لم يرافق هذه المعدلات المرتفعة معدلات مناظرة لنمو قوة العمل.

وفي ظلِّ توقع معدل نمو عربي وسطي خلال الفترة 2014– 2020 يبلغ حوالي 4.7 %، وبافتراض متوسط مرونة عمل تبلغ 0.7؛ فإنَّ ذلك يعني أن التشغيل سينمو في حدود 3.4%، وهو أقل من معدل قوة العمل المقدر بـحوالي 4%! وعليه؛ فلا بدَّ من رفع معدل النمو بأكثر من 4.7 %، أو توفير مزيد من فرص العمل الجديدة، بالإضافة لاستيعاب الداخلين الجُدد لسوق العمل واستيعاب العاطلين (المقدر عددهم بـ14 مليونًا عام 2013)! الأمر الذي يرفع عدد العاملين لسوق العمل عام 2020 إلى نحو 46 مليونًا.

ونظرًا لعدم كفاية معدل النمو العربي لاستيعاب أعداد العاطلين؛ فإنه يُتوقع ارتفاع هذه الأعداد من 14 مليونًا عام 2013 إلى 18مليونًا عام 2020؛ لذلك لن يكون النمو تشغيليًّا (بمعنى أن يحقق معدل بطالة طبيعي في حدود 5%)، الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة النمو العربي ليتسق مع الهدف التشغيلي، وفي ظلِّ عدم واقعية رفع معدلات النمو إلى معدلات بعيدة المنال؛ فإن البديل الأفضل هو تطبيق سياسة عمل أكثر فعالية في مجال تخفيض معدل البطالة، وفي ظل بقاء معدلات النمو السائدة بدون تغيير، وعليه؛ فإن تحقيق معدل نمو في حدود 5% قد يوفر حلاً لمشكلة البطالة، في ظل مرونات عمل مرتفعة، بحيث تكون معدلات البطالة في حدود المعدل الطبيعي (حالات دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ودولة الكويت، وسلطنة عُمان، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية التونسية، ذات مرونات العمل

المرتفعة)، في حين تحتاج دول أخرى؛ مثل: مملكة البحرين، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية اليمنية.. إلى معدل نمو مستقبلي يصل إلى حوالي 6%، و7% في حالة جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، ودولة قطر، وإلى حوالي 8% في حالة المملكة المغربية، وجمهورية السودان.

وفي ظلِّ الخبرة التاريخية لصعوبة رفع معدلات النمو العربية أكثر من 5%؛ فإن البديل الأنسب –من وجهة نظر التقرير– هو إصلاح سوق العمل وسياسات بهدف تحقيق النمو التشغيلي، وكلما ارتفعت مرونة العمل السائدة تاريخيًّا قلَّت الحاجة لإصلاح سوق العمل بهدف تحقيق النمو التشغيلي؛ كما في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية التونسية، والجمهورية اليمنية، وليبيا، أما الدول العربية التي لم تتمتع بمرونات عمل مرتفعة؛ فإن الحاجة لإصلاح سوق العمل بهدف تحقيق النمو التشغيلي تعدُّ أكثر إلحاحًا، كما في جمهورية مصر العربية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وسلطنة عُمان، والجمهورية السودانية، ومملكة البحرين، وجمهورية العراق، ودولة الكويت.

ثامناً: متطلبات الإدارة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق النمو الشامل التشغيلي

بعد ذلك انتقل التقرير إلى عرض متطلبات الإدارة الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمعالجة المشاكل والتحديات المشار إليها سابقًا، وكذلك اللازمة لخدمة متطلبات النمو الشامل ذي المحتوى التشغيلي، وبناءً على ذلك اهتمَّ التقرير بالتمييز ما بين متطلبات الإدارة الاقتصادية، ومتطلبات الإدارة الاجتماعية في الدول العربية، وبقدر تعلُّق الأمر بمتطلبات الإدارة الاقتصادية فقد تمَّت الإشارة إلى متطلبات السياسة المالية، حيث تمَّت الإشارة إلى أهمية التوسع في الاستثمار العام المحابي للفقراء، كما تمَّ الإشارة إلى دَوْر تعبئة الضرائب كأساس لزيادة الإيرادات العامة، وذلك من خلال مقارنة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية مع تلك السائدة في دول أخرى، وأهمية العمل على إعادة توجيه السياسة المالية نحو السياسة المالية غير الدورية بدلاً من الدورية، كما أنه من المفيد اتباع «القواعد المالية» بشكل يخدم أهداف النمو الشامل، كما تمَّ التنبيه هنا على عدم النظر إلى سياسة عجز الموازنة على أنها خيار مرفوض في كافة الأحوال؛ حيث يمكن تمويل الموازنة بالعجز في ظلِّ شروط تمت الإشارة لها، وتم التطرق هنا أيضًا إلى أهمية إعادة استخدام أداة الدعم بالشكل الذي يخدم النمو الشامل، ومن خلال الاستفادة من برامج مستخدمة دوليًّا؛ مثل برامج التحويل النقدي؛ المشروط وغير المشروط.

ويتطلب «النمو الشامل التشغيلي» إعادة النظر في أهداف البنوك المركزية العربية؛ لتشمل النمو الشامل كأحد متطلبات السياسة النقدية؛ حيث أظهرت المسوح بأن هناك عديدًا من البنوك المركزية التي تدمج مثل هذا الهدف ضمن أهدافها، كما أن إعادة النظر بالسياسة النقدية يعدُّ أمرًا مهمًّا من الناحية المؤسسية التي يهتم بها التقرير، وفي إطار علاقة السياسة التجارية بالنمو الشامل فهناك حاجة إلى إعادة النظر بتكاليف التجارة، وذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات التجارية، بالإضافة إلى أهمية العمل في ظلِّ اتفاقية تجارة دولية مثل اتفاقية «تكنولوجيا المعلومات» لعام (1997)، القائمة على تجزئة الإنتاج دوليًّا، بالإضافة إلى العلاقة ما بين السياسة التجارية والطلب على العمالة، من خلال قياس العلاقة ما بين الانفتاح التجاري الإجمالي، وعلى مستوى الصادرات، وعلى مستوى الواردات، والطلب على العمالة، وقد تمَّت الإشارة إلى الدور المحتمل للسياسة التجارية من خلال الاتفاقية متعدِّدة الأطراف، والمتمثلة في اتفاقيات «منظمة التجارة العالمية»، والنمو الشامل، وذلك من خلال المقترحات المقدَّمة لدمج السياسة التجارية، والمُنظمة في محاور أهداف الألفية بعد عام (2015)، وأكَّد التقرير على أهمية الاتساق ما بين السياسة المالية والنقدية بهدف خدمة النمو الشامل، وحدَّد بعض الأدوات اللازمة للتنسيق ما بين هذين النوعين من السياسات.

وفي مجال المتطلبات الاجتماعية اللازمة للنمو الشامل؛ لا بدَّ من الاهتمام بالمتطلبات الخاصَّة لمكافحة الفقر، ومعالجة البطالة، وزيادة النفاذ للخدمات الصحية والتعليمية، وتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي، وأهمية الحراك الاجتماعي، ودور الطبقة الوسطى، بالإضافة إلى دمج الشباب في أسواق العمل من خلال عديد من المقترحات؛ سواء القائمة على الاشتراك أم عدم الاشتراك، والحدود الدُنيا للحماية الاجتماعية، وهي تلك المطلوب توفيرها للحصول على الحدِّ الأدنى من الرعاية الصحية والتعليمية والدخل الأساسي، وهذا يتطلب التركيز على الاتساق ما بين متطلبات الإدارة الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك من خلال الإشارة إلى مجموعة متطلبات تضمن هذا الاتساق.

تاسعاً: ماهية المؤسسات والحوكمة المحفزة للنمو الشامل التشغيلي

ناقش التقرير كذلك المتطلبات المؤسسية اللازمة للنمو الشامل العربي، وأشار لأهمية الجانب المؤسسي في الحياة الاقتصادية، وعرض عددًا من المؤشرات المؤسسية الكلية الصادرة من منظمات دولية؛ مثل: مؤشر الحرية الاقتصادية، والذي يوضِّح تصنيف دول عربية معينة باعتبارها تنعم بحرية اقتصادية أفضل؛ مثل: مملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة،

ودولة قطر، والمملكة الأردنية الهاشمية، وسلطنة عُمان، ودولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، ثم تطرَّق التقرير لمؤشر ممارسة الأعمال الصادر من البنك الدولي، وتتصدَّر دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال سهولة ممارسة الأعمال، تليها المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، والجمهورية التونسية، بعد ذلك أشار التقرير لنتائج الدليل الدولي للمخاطر القُطرية (الاستقرار، والحكومة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبيئة الاستثمار، والصراعات الداخلية والخارجية، وتفشي الفساد، والتدخُّل العسكري، والاضطرابات الإثنية والدينية، وسيادة القانون، والتعبير والمساءلة، وجودة الديمقراطية)، وشهدت عدد من دول عربية تحسُّنًا في نتائج هذا الدليل، مع تراجع دول أخرى.

تأكيدًا على أهمية الحوكمة تم عرض مؤشرات الحوكمة الخاصَّة بالبنك الدولي (التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد)، وباستثناء بعض الدول العربية الخليجية؛ فإن أداء مؤشرات الحوكمة لا تعكس أداءً مشجعًا في عديد من الدول العربية، ثم ينتقل الاهتمام إلى بيان نتائج مؤشرات سوق العمل، وذلك من خلال الإشارة إلى نظام «منظمة العمل الدولية» الخاص بمعايير العمل الدولية، المرتبطة بممارسة العمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، وتشريعات الحماية الاجتماعية، ويُلاحظ هنا بأن معظم الدول العربية قد سعت إلى المصادقة بشكل تدريجي على أهم الاتفاقيات التي تُعنى بإلغاء العمل الإجباري، والتمييز ضد المرأة، وحماية الأطفال، مع قلة الدول العربية المصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصَّة بالضمان الاجتماعي، مع محدودية ترجمة المصادقات على أرض الواقع.

تناول التقرير أيضًا مؤشرات التعليم والمعرفة؛ حيث تظهر النتائج أن معظم الدول العربية دون المتوسط الدولي، وفي الوقت الذي تتصدَّر به دول الخليج العربية مؤشرَيْ «المعرفة» و»اقتصاد المعرفة»، إلا أنها تبقى دون المستوى السائد في مجموعة البلدان مرتفعة الدخل، مع تفاوت عدد سنوات التعلُّم بالدول العربية، وكذلك معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، وكذلك عدد الأوراق المنشورة في الدوريات العالمية المُحكَّمَة.

ومن أهم متطلَّبات «النمو الشامل التشغيلي» ربط السياسة النقدية بهدف النمو الشامل، وذلك من خلال إعادة النظر في أهداف البنوك المركزية العربية، ومدى استقلاليتها، وأهمية ألاَّ تعني الاستقلالية عدم إمكانية التنسيق ما بين السياسات النقدية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، مع أهمية إعادة النظر بدور البنوك المركزية والسياسة النقدية؛ سواء من خلال سياسة إعادة الائتمان أم غيرها من أدوات السياسة النقدية، بهدف خدمة النمو الشامل.

وفي مجال مؤسسات السياسة المالية لا بدَّ من تأكيد دور «القواعد المالية» في تعزيز النمو الشامل (من خلال القواعد الأربع المتبعة في هذا المجال)، بالإضافة إلى تعزيز دور المؤسسات المالية العربية، ودور الموازنات العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي (باعتبار أن عدم التمييز حسب النوع الاجتماعي هو أحد محاور النمو الشامل ذي المحتوى التشغيلي)، بالإضافة إلى أهمية الشفافية في إعداد الموازنات العربية ونشرها، وتنفيذها ومتابعتها، من خلال ما يُسمى بـ»الموازنة المفتوحة». وأخيرًا.. أكَّد التقرير على أهمية مأسسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في دعم «النمو الشامل التشغيلي»، بالإضافة إلى المؤسسات البيئية (أحد مكونات النمو الشامل)، والعلاقة ما بين النمو الاقتصادي، والمساواة الاجتماعية، والاستدامة البيئية.